

هدنة العلا ناقص واحد: قطر تصعد إعلاميا مع البحرين

تعطل المصالحة يتجاوز الإعلام إلى مواضيع حيوية مثل الصيد البحري والطيران المدني

مسار المصالحة بين قطر والدول التي قاطعتها في 2017 بقدر ما تقدّم بسرعة على محوري الدوحة - القاهرة والدوحة - الرياض وانتقل من مرحلة تطبيع العلاقات إلى مرحلة التنسيق والتعاون، فإنه لا يزال متوقفا في محطته الأولى على محور الدوحة - المنامة ولم يصل حتى مرحلة وقف الترشق الإعلامي والشروع في مناقشة المسائل الفنية الأولى.

● المصالحة - قطع التصعيد الإعلامي ضد مملكة البحرين باستخدام ذراعها الإعلامية قناة الجزيرة ورودد المملكة على ذلك، الطريق على إمكانية إقرار "هدنة" ولو ظرفية بين الطرفين الشريكين نظريا في مسار المصالحة الذي أطلقته قمة العلا الخليجية التي انعقدت في المملكة العربية السعودية في يناير الماضي.

وردت الداخلية البحرينية مجدداً على حملة القناة المذكورة ضد المملكة عبر التركيز على الجانب الحقوقي والإنساني المتصل بأوضاع السجناء في البحرين، وذلك بعد أن كانت جهات رسمية بحرينية قد سلطت الضوء في مناسبتين على تلوّن قطر في تفعيل عمل اللجان الفنية المكلفة بدراسة المواضيع الخلافية والمخصوص عليها في قمة العلا.

وقالت وزارة الداخلية البحرينية في بيان "إن حملات التشويه والتضليل التي تطلقها دولة قطر عبر منبرها التبريضي قناة الجزيرة ضد مملكة البحرين وشعبها تمثل محاولات بائسة لليل من المكتسبات الوطنية والإنجازات الحضارية التي حققتها البحرين وفي مقدمتها ما تزخر به من مؤسسات حقوقية مهنية تركتها جيدا قناة الجزيرة والدولة التي ترعاها".

وأوضح أن هذه الالتزامات تتضمن إجراء مشاورات ثنائية بين قطر وكل من البحرين والسعودية والإمارات ومصر بهدف التعامل مع الأسباب التي أدت في يونيو 2017 إلى اندلاع الأزمة الخليجية.

وتابع الزباني بالقول إن البيان ينص على عقد اجتماع على مستوى الفرق الفنية في غضون أسبوعين من توقيعه، مضيفاً أن الجانب البحريني وجه إلى قطر دعوتين لإرسال فريقها وينتظر حاليا رد الدوحة.

وقالت الداخلية البحرينية في ردّها على قناة الجزيرة إن "ما بثته قناة التبريضي التي ترعاها دولة قطر يمثل امتدادا للنهج العدائي ضد البحرين وتسييسا لكل المواد الإعلامية وحشدا لكل ما يسيء للبحرين وشعبها".

واستدل بيان الداخلية على عدائية القناة تجاه البحرين بتقرير مركز الإعلام الأمني يظهر أن الجزيرة خلال السنوات



قمة العلا تركت بعض الحروف بلا نقاط

وتقول مصادر خليجية إن الخلافات بين قطر والبحرين عقبة وتدور حول مسائل شديدة الحيوية بالنسبة إلى الجانب البحريني، بحيث لا يمكن تجاوزها بالصيغة العامة وغير التفصيلية التي انطلق منها مسار قمة العلا.

ويبين المتابعون أن ماخذ المنامة على الدوحة تنطلق من اعتبارات أمن قومي للبحرين التي تهتم قطر بالتواصل مع المعارضة الراديكالية الشيعية التي فجرت اضطرابات خطيرة في المملكة بداية العشرية الماضية. كما أن العلاقات المتوترة التي بنتها قطر مع إيران تظل موضع ارتياب البحرين التي تبت لديها بالأدلة للموسسة التي تبصرت أكثر من مسؤول إيراني أن طهران ضالعة في محاولات زعزعة استقرار المملكة.

ومنذ القمة الخليجية التي انعقدت في منطقة العلا بالسعودية سارت عملية إعادة العلاقات إلى سالف طبيعتها بين قطر والدول الأربع بسرعات مختلفة، حيث كانت العلاقات بين الدوحة وكل من الرياض والقاهرة هي الأسرع في تطورها خلال الأشهر الستة الماضية، بينما لم يسجل تطوّر يذكر في العلاقات القطرية - البحرينية، بل على العكس من ذلك كانت الخلافات بين الطرفين تطفو إلى السطح في مؤشر على أن قطار المصالحة بين الطرفين لم يغادر محطته الأولى.

ويقول متابعون للشأن الخليجي إن النتائج العامة التي ترتبت على قمة العلا وغياب اشتراطات واضحة لإنجاز المصالحة بين قطر والدول التي كانت تقاطعها ربما أتاحا للدوحة ممارسة الانتقائية والمفاضلة بين الدول التي تريد التصالح معها.

وفي ردّه على نقاط تفصيلية في الندوة التي بثتها القناة وتضمنت اتهامات للسلطات البحرينية بانتهاك حقوق السجناء ورد في البيان "من يقضون عقوبات في مركز الإصلاح والتأهيل هم محكومون في قضايا جنائية وإرهابية استنفدوا كافة مراحل التقاضي وخضعوا لمحاكمات عادلة بحضور هيئات للدفاع عنهم وممثلين عن منظمات المجتمع المدني وكذلك المؤسسات الحقوقية البحرينية التي لا يوجد لها نظير في دولة قطر".

كما وصف البيان ما أورده المتحدثون في الندوة بأنه "كلام مرسل خال من أي دليل وبمقابلة ادعاءات مكررة، ولا يعد نشره أمراً غريباً عن تلك القناة التي تحترف التدخل في شؤون الآخرين بتريديد ادعاءات وهمية لا صلة لها على بإرساء قواعد القانون وتحقيق العدالة".

العشر الأخيرة لم تورد عن البحرين تقريراً إيجابياً واحداً وهو ما يناقض بشكل صارخ معايير المهنية الإعلامية، مؤكداً أنه "وفق تحليل المضمون لما بثته الجزيرة فقد اعتادت استهداف البحرين من خلال نشر افتراءات ومعلومات مغلوطة من أجل نشر الفوضى وزعزعة الاستقرار من دون مراعاة لمبادئ حسن الجوار والروح الإيجابية التي سادت بعد بيان قمة العلا".

وتظهر هذه الملاحظات الأخيرة أن العلاقات البحرينية - القطرية لا تزال عملياً متوقفة عند النقطة التي الت إليها في بداية العشرية الماضية عندما كانت الاضطرابات التي أثارها المعارضة الشيعية في المملكة على أشدها، بينما كانت المنامة توجه احتجاجاتها إلى قطر على صلات كبار مسؤوليها بقيادات تلك المعارضة.

علاقات البحرين بقطر متوقفة عملياً عند بداية العشرية الماضية عندما كانت الدوحة تتواصل مع المعارضة في المملكة

واعترت الوزارة الندوة التي بثتها القناة القطرية حول أوضاع السجناء في البحرين "وتضمنتها إحدى المنظمات المشوهة التي تدعي العمل في مجال حقوق الإنسان واستضافت فيها عدداً من الوجوه التي يتم تمويلها من جهات خارجية" امتداداً لعمل ممنهج تقوم به القناة بهدف الإساءة للبحرين، مؤكداً أن الندوة "تضمنت الكثير من المغالطات".

وهذه هي المرة الثانية التي ترد فيها الداخلية البحرينية على قطر بشأن

حزم سعودي إزاء المتسللين إلى الحج

● الرياض - أعلنت وزارة الداخلية السعودية الأحد عن قرارها بفرض غرامة مالية قدرها 10 آلاف ريال (2666 دولاراً) لمن يحاول الوصول دون تصريح إلى المسجد الحرام والمشاعر المقدسة. ونقلت وكالة الأنباء السعودية الرسمية "واس" عن مصدر مسؤول بالوزارة القول إن هذا القرار يأتي "ضمن الالتزام بتطبيق الإجراءات الاحترازية للحد من تفتش كورونا خلال موسم حج هذا العام"، الذي يبدأ خلال الأسبوع الثالث من هذا الشهر.

وأوضح أن "من يتم ضبطه محاولاً الوصول إلى المسجد الحرام والمنطقة المركزية المحيطة به والمشاعر المقدسة دون التصريح سيعاقب (...) وأنه في حال تكرار المخالفة تتضاعف العقوبة".

كما أكد أن "رجال الأمن سيباشرون مهامهم في جميع الطرقات والممرات المؤدية إلى المسجد الحرام والمشاعر المقدسة لمنع وضبط المخالفات وتطبيق العقوبات بحق جميع المخالفين".

وستنوي تسعى السعودية لمكافحة ظاهرة الحجاج المخالفين عبر غرامات وعقوبات تصل إلى حد ترحيل الأجانب المقيمين بها.

وفي موسم حج 2019 ميلادية بلغ عدد الحجاج المخالفين 298 ألفاً و379 بانخفاض نسبتته 29 في المئة عن العام السابق له الذي بلغ عدد الحجاج المخالفين فيه 383 ألفاً، بحسب السلطات السعودية.

وللعام الثاني على التوالي تقيم السعودية شعيرة الحج بعدد محدود من الحجاج يبلغ 60 ألفاً فقط من داخل المملكة وفي ظل ضوابط صحية مشددة خشية تداعيات كورونا.

الاقتراض هو الحل الوحيد. وقد وقعت شركة غاز البصرة العراقية الأسبوع الماضي مع مؤسسة التمويل الدولية، الذراع الاستثمارية للبنك الدولي، اتفاقية قرض بـ 360 مليون دولار للاستثمار في مشاريع الغاز.

إحسان عبد الجبار
البيئة الاستثمارية في العراق غير مناسبة للحفاظ على المستثمرين

والقرض من الحساب الخاص بمؤسسة التمويل الدولية بحوالي 137 مليون دولار وحوالي 180 مليون دولار لتمانية بنوك دولية، وفق بيان لوزارة النفط العراقية.

ومن جهة أخرى يتطلع العراق إلى دخول الصين كمنافس على الاستثمار في قطاعه النفطي، لكن الخطوات الصينية في هذا المجال تبدو جحولة إلى حد الآن ما يجعل التعويض عن انسحاب الشركات العالمية أمراً صعباً في الأمد المنظور. وأعلن الوزير عبد الجبار قبل أيام عن إحالة مشروع مصفاءة ذي قار لتكرير النفط الخام بطاقة 100 ألف برميل يوميا إلى ائتلاف شركات استثمارية صينية. وقال في بيان صحفي إن وزارة مصفاءة ذي قار ستضم وحدات إنتاجية متكاملة وسيتم بناؤها وفق أحدث معايير ومواصفات الجودة الفنية والتكنولوجية.

ويرى خبراء اقتصاديون أن تذبذب أسعار النفط خلال السنوات الأخيرة قلل من جذب القطاع للمستثمرين في عدة بلدان، وبشكل خاص في العراق حيث تسود حالة عدم يقين سياسي وأمني في ظل وجود دوائر قرار مسقطلة على نسج الدولة العراقية من شخصيات مرتبطة بإيران وفصائل مسلحة متغلغلة في المؤسسات لا تتدخل في شؤون الأمن والسياسة فقط وإنما هي مؤثرة أيضاً في القرار الاقتصادي ومتحكمة بعدة قطاعات تستغلها لتوفير الموارد الضرورية التي تغطي بها نفقاتها الباهظة.

وحالت المشاكل السياسية والأمنية دون تطوير القطاع النفطي العراقي. وعلى سبيل المثال يتردد منذ أكثر من عشر سنوات هدف رفع الإنتاج اليومي للخام ليتجاوز سقف 4.6 مليون برميل، وهو أمر تسمح به نظرياً الخزونات النفطية الضخمة للبلد لكنه يصطدم واقعياً بعدة عقبات تقنية ومادية. وعندما وجد العراق نفسه مضطراً إلى تقليص إنتاجه ضمن إجراءات منظمة الدول المصدرة للنفط أوبك للحد من تدهور الأسعار، اتجه إلى التفاوض مع الشركات العالمية التي تدير حقوله النفطية على تقليص ميزانياتها لتطوير الحقول بنسبة ثلاثين في المئة في ظل عدم القدرة على المساس بإنتاجها. وفي ظل صعوبة تمويل تطوير القطاع النفطي يكون اللجوء إلى

بيع حصتها في حقول غرب القرنه - 2 لشركات صينية، مبرراً ذلك بأن "البيئة الاستثمارية الموجودة في العراق غير مناسبة للحفاظ على المستثمرين الكبار"، ومضيفاً "كل المستثمرين إما يبحثون عن سوق أخرى أو يبحثون عن شريك آخر".

وقالت مصادر بوزارة النفط إن تصريحات عبد الجبار تلك أدلى بها خلال جلسة برلمانية كان قد دعي إليها في 29 يونيو الماضي.

وتعليقاً على تصريحات الوزير المنصارية اعتبرت مصادر عراقية أن تصريحاته الأولى لا يمكن أن تصدر من فراغ وربما تعكس الحقيقة وأن التوضيح الذي لجأ إليه لاحقاً هدفه تطويق حالة الغم التي يثيرها الحديث عن سيناريو هروب المستثمرين من القطاع الحيوي الأول في العراق والمصدر شعبة الوحيد لتمويل ميزانية الدولة العراقية.

ولفتت المصادر ذاتها إلى أن ما قاله وزير النفط يؤكد ما راج في وقت سابق من تسريبات بشأن دخول الحكومة العراقية في محادثات صعبة مع مستثمرين أجانب في قطاع النفط بهدف إقناعهم بعدم مغادرة البلاد بعد أن أظهرت تداعيات من صعوبة مناخ الاستثمار في البلاد وتهديد الاضطرابات الأمنية والاجتماعية لأعمالهم. في إشارة إلى الاحتجاجات الكثيرة التي شهدتها بشكل خاص مناطق وسط وجنوب البلاد وتوجهها نحو حقول النفط ومسالك نقله وتسويقه للمطالبة بالتشغيل في القطاع وطرده العاملين الأجانب فيه.

ارتباك عراقي أمام سيناريو هروب المستثمرين الأجانب في القطاع النفطي

بغداد - لم يُجل تدارك وزير النفط العراقي إحسان عبد الجبار لتصريحات

مفزعة أدلى بها نهاية الأسبوع الماضي بشأن هروب كبار المستثمرين الدوليين في قطاع النفط العراقي غيمة الشك وعدم اليقين بشأن مستقبل هذا القطاع الحيوي المهدّد جزاء اضطراب السياسات واستشراف الفساد في مفاصل الدولة وحالة عدم الاستقرار الاجتماعي والأمني التي طال أمدها، وجعلت العراق بلداً طارداً للمستثمرين في مختلف القطاعات.

وقال عبد الجبار الأحد إن شركتي لوك أويل وبي بي تريدان مواصلة العمل في العراق، وهو ما يتناقض جزئياً مع ما أدلى به من تصريحات سابقة بشأن



نظرة عراقية قاصرة لقطاع النفط كحل سري لكل المعضلات